شَرْحُ ابنِ عَقيل

لِبَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمن بن عَقِيلٍ

(ت٧٦٩ هـ)

على ألفية

جَمَال الدِّين مُحَمَّدِ بْن مَالِك (ت٦٧٢هـ)

ومعه

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

عَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ[١]

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي = لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي[٢]

١- **أي**: هذا بابُ المُعْرَبِ والمبنيِّ، وإعرابُه ظاهِرٌ.

قلت: ونعرف معنى المعرب والمبني:

المعرب: كُلُّ اسْمٍ أو فعلٍ مضارعٍ تغير آخرهُ تغيرا ظاهرا أو مقدَّرا، بسببِ عاملٍ ملفوظٍ بهِ أو مقدَّرٍ

العامل: هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامةٌ إعرابيا ترمز إلى معنى خاصٍّ كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون العلامة ظاهرة، كـــ (حضر محمدٌ) أو مقدرة كـــ (حضر مصطفى)

عامل الإعرابِ: يكون مقدرا (محذوفا) إذا دل عليه دليلٌ، كأن يقع إجابة لسؤال، كقولك:

- (محمدٌ) (بالرفع): جوابا لمن قال لك (من جاء؟)، والتقدير: (جاء محمدٌ)
- (محمدًا) (بالنصب): جوابا لمن قال لك (ماذا شاهدتَ؟)، والتقدير: (شاهدْتُ محمدًا)
- (قطارٍ) (بالخفض): جوابا لمن قال لك (فيم سافرْتَ؟)، والتقدير: (سافرْتُ في قطارٍ)

المبني: (كُلُّ كلمة (اسما أو فعلا أو حرفا) لزِمَ آخرُها حالة واحدة لغير اعتلالٍ مع اختلافِ العواملِ)

يلْزَمُ آخر المبني حالة واحدة، لكنه ليس من المبني (الأسماء المقصورة) مثل: (الفتى – مصطفى) وليس من المبني أيضا (الأسماء المنقوصة) مثل: (الهادي – الراضي) لأنه لزوم آخرها حالة واحدة إنما هو ظاهري بسبب اعتلاله، ولكنه في التقدير متغير فهي معربةٌ تقديرا، بدليل أنها تُثنَّى وتُجمع فيتغير آخرها، والمبني لزوما لا يُثنَّى ولا يُجمعُ، فلا نقول في «هذا» مثلاً: هذان على أنه تثنية لـــ«هذا» نفسه، بل للمبنيات ألفاظ خاصة أخرى.

٢- (والاسمُ) الواوُ للاستئنافِ، الاسمُ: مبتدأٌ أوَّلُ، (مِنْهُ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ، (مُعْرَبٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والجملةُ مِنه ومِن خَبَرِه خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ، (ومَبْنِي) =

كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا = والمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا) ١
وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا = تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا٢

=

مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ (ومِنه مَبْنِي) ولا يَجُوزُ أنْ تَعْطِفَ قولَه: (مبنِي) على (مُعْرَبٌ)؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُ أنْ يكونَ المعنى أنَّ بعضَ الاسمِ معربٌ ومبنيٌّ في آنٍ واحدٍ، أو يَسْتَلْزِمُ أنَّ بعضَ الاسمِ معربٌ ومبنيٌّ، وبعضَه الآخرَ ليسَ بمعربٍ ولا مبنيٍّ، وهو قولٌ ضعيفٌ أَبَاهُ جمهورُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ، (لِشَبَهٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمَبْنِي، أو مُتَعَلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ معَ مُبْتَدَئِه، والتقديرُ: (وبناؤُه ثابتٌ لِشَبَهٍ)، (مِن الحروفِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بشَبَهٍ أو بمُدْنِي، (مُدْنِي) نَعْتٌ لِشَبَهٍ، وتقديرُ البيتِ: والاسمُ بعضُه مُعْرَبٌ وبعضُه الآخرُ مبنيٌّ، وبناءُ ذلك المبنيِّ ثابتٌ لِشَبَهٍ مُدْنٍ له مِن الحرفِ، و(مُدْنِي): اسمُ فاعلٍ فِعْلُه أَدْنَى، تقولُ: أَدْنَيْتُ الشيءَ مِن الشيءِ، إذا قَرَّبْتَه مِنه، والياءُ فيه هنا ياءٌ زائدةٌ للإشباعِ، ولَيْسَتْ لامَ الكَلِمَةِ؛ لأنَّ ياءَ المنقوصِ المنكَّرِ غيرِ المنصوبِ تُحْذَفُ وُجُوباً.

وتَضَمَّنَ هذا البيتُ على هذا الإعراب والتفسير قَضِيَّتَيْن:

الأُولَى: أنَّ الاسمَ مُنْحَصِرٌ في قِسْمَيْنِ؛ المعرَبِ والمبنيِّ.

والثانيةُ: أنَّ سببَ بناءِ المبنيِّ مِنه مُنْحَصِرٌ في شَبَهِهِ للحرفِ لا يَتَجَاوَزُه.

١- (كالشَّبَهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وذلك كائنٌ كالشَّبَهِ (الوَضْعِيِّ) نعتُ للشَّبَهِ (في اسْمَي) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفِ صفةٍ للوضعيِّ، واسمَي مضافٌ و(جِئْتَنَا) قصَدَ لفظَه: مضافٌ إليه، (والمَعْنَوِيِّ) معطوفٌ على الوضعيِّ، (في مَتَى، وفي هُنا) جارَّانِ ومجروراِن مُتَعَلِّقَانِ بمحذوفٍ نعتٍ للمعنويِّ

وتقديرُ البيتِ: والشَّبَهُ المُدْنِي من الحروفِ، مثلُ: الشَّبَهِ الوضعيِّ الكائنِ في الاسمَيْنِ الموجودَيْنِ في قولِكَ: (جِئْتَنَا)، وهما تاءُ المخاطَبِ و(نا)، ومثلُ: الشبهِ المعنويِّ الكائنِ في (مَتَى) الاستفهاميَّةِ والشرطيَّةِ، وفي (هنا) الإشاريَّةِ.

٢- (وكنيابةٍ) الواوُ عاطفةٌ، والجارُّ والمجرورُ معطوفٌ على كالشَّبَهِ، (عن الفعلِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بنيابةٍ (بلا تَأَثُّرٍ) الباءُ حرفُ جرٍّ، ولا اسمٌ بمعنى غيرِ مجرورٌ بالباءِ، وظَهَرَ إعرابُه على ما بعدَه بطريقِ العاريَّةِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لنيابةٍ، ولا مضافٌ وتَأَثُّرٍ مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشتغالُ

=

يُشِيرُ إلى أنَّ الاسمَ يَنقسِمُ إلى قِسميْن:

أحدُهما: المعرَبُ، وهو ما سَلِمَ من شبَهِ الحروفِ.

والثاني: المبنيُّ وهو ما أَشْبَهَ الحروفَ، وهو المعنيُّ بقولِه: (لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي)

أي: لشَبَهٍ مُقَرِّبٍ من الحروفِ

فَعِلَّةُ البناءِ مُنْحَصِرَةٌ عندَ المصنِّفِ رَحِمَه اللهُ تعالى في شبَهِ الحرفِ، ثُمَّ نَوَّعَ المصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ في البيتيْنِ اللذيْنِ بعدَ هذا البيتِ

وهذا قريبٌ مِن مذهَبِ أبي عليٍّ الفَارِسِيِّ؛ حيثُ جعَلَ البناءَ منحصِراً في شَبَهِ الحرفِ أو ما تَضَمَّنَ معناه١

وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ -رَحِمَه اللهُ- على أنَّ عِلَّةَ البناءِ كُلَّها تَرْجِعُ إلى شَبَهِ الحرفِ وممَّن ذَكَرَه ابنُ أبي الرَّبيعِ٢

= ________

المحَلِّ بحركةِ العاريَّةِ التي يَقْتَضِيها ما قبلَه، (وكَافْتِقَارٍ) الواوُ حرفُ عطفٍ، والجارُّ والمجرورُ معطوفٌ على كَنِيَابَةٍ، (أُصِّلَا) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو، يَعُودُ على افتقارٍ، والجملةُ من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ في محلِّ جرِّ نعتٍ لافتقارٍ

وتقديرُ البيتِ: ومثلُ النيابةِ عن الفعلِ في العملِ معَ أنه لا يَتَأَثَّرُ بالعاملِ، ومثلُ الافتقارِ المتأصِّلِ، والافتقارُ المتأصِّلُ هو الافتقارُ اللازمُ له، الذي لا يُفارِقُه في حالةٍ مِن حالاتِه.

١- **وهذا هو الشبه المعنوي**، فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه، عبر الشارح بالقرب؛ أفاده السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (ص١٢) وانظر: «الحضري» (١/٢٦).

٢- **مناقشة اختلافهم في أسباب البناء**

اعْلَمْ أنهم اخْتَلَفُوا في سببِ بناءِ بعضِ الأسماءِ: أهو شيءٌ واحدٌ يُوجَدُ في كلِّ مبنيٍّ مِنها، أو أشياءُ مُتَعَدِّدَةٌ يُوجَدُ واحدٌ مِنها في بعضِ أنواعِ المبنيَّاتِ وبعضٌ آخرُ في نوعٍ آخرَ، وهكذا؟

=

= _____

– **فذَهَبَ جماعةٌ إلى أنَّ السببَ مُتَعَدِّدٌ**، وأنَّ مِن الأسبابِ مُشَابَهَةَ الاسمِ في المعنى للفعلِ المبنيِّ، **ومثالُه –عندَ هؤلاء– من الاسمِ**: (نَزَالِ وهَيْهَاتَ) فإنَّهما لَمَّا أَشْبَهَا (انْزِلْ وبَعُدَ) في المعنى بُنِيَا، وهذا السببُ **غيرُ صحيحٍ**؛ لأنَّه لو صَحَّ لَلَزِمَ بناءُ نَحْوِ: (سُقْياً لكَ) و(ضَرْباً زَيْداً) فإنَّهما بمعنى فِعْلِ الأمرِ وهو مبنيٌّ، **وأيضاً يَلْزَمُه إعرابُ نحوِ**: (أُفٍّ) و(أَوَّهْ)، ونحوُهما من الأسماءِ التي تَدُلُّ على معنى الفعلِ المضارِعِ المُعْرَبِ، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ، وإنما العِلَّةُ التي مِن أَجْلِها بُنِيَ (نَزَالِ) و(شَتَّانَ) و(أَوَّهْ) وغيرُها مِن أسماءِ الأفعالِ هي مُشَابَهَتُها الحرفَ في كَوْنِها عاملةً في غَيْرِها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ، ألاَ تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: نَزَالِ كانَ اسمَ فعلٍ مبنيًّا على الكسرِ لا مَحَلَّ له مِن الإعرابِ، وكانَ له فاعلٌ هو ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وُجُوباً تقديرُه (أنتَ)، وهذا الفاعلُ هو المعمولُ لاسمِ الفعلِ، ولا يَكُونُ اسمُ الفعلِ أبداً مُتَأَثِّراً بعاملٍ يَعْمَلُ فيه، لا في لفظِه ولا في مَحَلِّهِ.

– **وقالَ قومٌ، مِنهم ابنُ الحاجبِ**: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ عدمَ التركيبِ، وعليه تكونُ الأسماءُ قبلَ تَرْكِيبِها في الجُمَلِ مَبْنِيَّةً، **وهو ظاهرُ الفسادِ، والصوابُ**: أنَّ الأسماءَ قبلَ تَرْكِيبِها في الجُمَلِ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً ولا مَبْنِيَّةً؛ **لأنَّ** الإعرابَ والبناءَ حُكمانِ مِن أحكامِ التراكيبِ، أَلاَ تَرَى أنهم يُعَرِّفُونَ الإعرابَ بأنه: أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلُبُه العامِلُ، أو يُعَرِّفُونَه بأنه: (تَغَيُّرُ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها)، والبناءُ ضِدُّه، فما لم يَكُنْ تَرِكيبٌ لا يَجُوزُ الحكمُ بإعرابِ الكَلِمَةِ ولا ببِنَائِها.

وقالَ آخَرُونَ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ أنْ يَجْتَمِعَ في الاسمِ ثلاثةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وعَلَّلُوه بأنَّ السببيْنِ يَمْنَعَانِ مِن صَرْفِ الاسمِ، وليسَ بعدَ منعِ الصرفِ إلاَّ تَرْكُ الإعرابِ بالمَرَّةِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بـــ (حَذَامِ، وقَطَامِ) ونحوِهما، وادَّعَوْا أنَّ سببَ بناءِ هذا البابِ اجتماعُ العَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، والعَدْلُ عن (حَاذِمَةَ وقَاطِمَةَ)، **وهو فاسدٌ**؛ فإنا وَجَدْنَا مِن الأسماءِ ما اجْتَمَعَ فيه خمسةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وهو معَ ذلك مُعْرَبٌ، ومِثالُه (آذَرَبِيجَانَ) فإنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتأنيثَ والعُجْمَةَ والتركيبَ وزيادةَ الألفِ والنونِ، وليسَ بناءُ (حَذَامِ) ونحوِه لِمَا ذَكَرُوه، بل لمضارعتِه في الهيئةِ (نَزَالِ) ونحوِه، مِمَّا بُنِيَ لشَبَهِهِ بالحرفِ في نِيابتِه عن الفعلِ وعدمِ تأثُّرِهِ بالعاملِ.

=

ذكَرَ في هذين البيتيْنِ وُجُوهَ شَبَهِ الاسمِ بالحرفِ في أربعةِ مواضعَ:

فالأوَّلُ: شَبَهُه له في الوَضْعِ، كأنْ يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ واحدٍ، كـــ(التاءِ) في (ضَرَبْتُ)، أو على حرفيْنِ ١، كـــ(نا) في (أَكْرَمْنَا)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه في (اسْمَي جِئْتَنَا)، فالتاءُ في (جِئْتَنَا) اسمٌ؛ لأنَّه فاعلٌ، وهو مبنيٌّ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الحرفَ في الوضعِ في كونِهِ على حرفٍ واحدٍ، وكذلك (نا) اسمٌ؛ لأنَّها مفعولٌ، وهو مبنيٌّ لِشَبَهِهِ بالحرفِ في الوضعِ في كونِه على حرفيْنِ٢

= _____

وقالَ قومٌ مِنهم الذين ذَكَرَهم الشارِحُ: إنه لا عِلَّةَ للبناءِ إلاَّ مُشابهةُ الحرفِ، وهو رأيُ الحُذَّاقِ من النَّحْوِيِّينَ، كلُّ ما في الأمرِ أنَّ شَبَهَ الحرفِ على أنواعٍ.

١- **تعليق**: يرد عليه (مع) فإنها منصوبة ظرفًا أو حالا، لكن أجاب السيوطي في «الهمع» (١/٦٨) بقوله: «فَالْجَوَاب: أَن ذَلِكَ للزومها الإضافة، وَذَلِكَ معارض للشبه - كَمَا تقدم فِي أَيٌّ، وَقيل: إِنَّهَا ثلاثية الوضع، وَأَن أَصْلهَا مَعَى فحذفت لامها اعتباطًا وَلذَا ردَّتْ إِلَيْهَا عِنْد نصبها على الْحَال، فَيُقَال: مَعًا»

٢- **الأصلُ في وضعِ الحرفِ أنْ يكونَ على حرفِ هِجاءٍ واحدٍ**؛ كباءِ الجرِّ ولامِه وكافِه وفاءِ العطفِ وواوِه وألفِ الاستفهامِ وما شاكَلَ ذلك، أو على حَرْفَي هِجاءٍ ثانِيهما لَيِّنٌ؛ كـــ (لا وما) النافيتيْنِ، والأصلُ في وضعِ الاسمِ أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعِداً، كما لا يُحْصَى مِن الأسماءِ، فما زادَ من حروفِ المعاني على حرفيْنِ من حروفِ الهجاءِ، مِثلُ: (إنَّ ولَيْتَ وإلاَّ وثُمَّ ولعلَّ ولكِنَّ) فهو خارجٌ عن الأصلِ في نوعِه، وما نَقَص من الأسماءِ عن ثلاثةِ الأحرفِ كـــ: (تاءِ الفاعلِ ونا وأكثرِ الضمائرِ) فهو خارجٌ عن الأصلِ في نوعِه، وما خرَجَ من الحروفِ عن الأصلِ في نوعِه قد أَشْبَهَ الأسماءَ، وما خَرَجَ مِن الأسماءِ عن الأصلِ في نوعِه أَشْبَهَ الحروفَ، وكِلا الشَّبَهَيْنِ راجعٌ إلى الوضعِ.

وكانَ ذلك يَقْتَضِي أنْ يَأْخُذَ المُشَبَّهُ حُكْمَ المُشَبَّهِ به في الموضعيْنِ، إلا أنهم أَعْطَوْا الاسمَ الذي يُشْبِهُ الحرفَ حُكْمَ الحرفِ، وهو البناءُ، ولم يُعْطُوا الحرفَ الذي أَشْبَهَ الاسمَ حُكْمَ الاسمِ، وهو الإعرابُ، لسببيْنِ:

=

والثاني: شَبَهُ الاسمِ له في المعنَى، وهو قسمانِ:

أحدُهما: ما أَشْبَهَ حرفاً موجوداً

والثاني: ما أَشْبَهَ حرفاً غيرَ موجودٍ

فمثالُ الأوَّلِ: (متَى) فإنَّها مبنيَّةٌ؛ لِشَبَهِها الحرفَ في المعنى، فإنَّها تُسْتَعْمَلُ للاستفهامِ، نحوُ: (متَى تَقُومُ) وللشرطِ، نحوُ: (متَى تَقُمْ أَقُمْ) وفي الحالتيْنِ هي مُشْبِهَةٌ لحرفٍ موجودٍ؛ لأنَّها في الاستفهامِ كـ(الهمزةِ)، وفي الشرطِ كـ (إنْ)

ومثالُ الثاني: (هنا)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبَهِها حرفاً كانَ يَنْبَغِي أنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعْ، وذلكَ لأنَّ الإشارةَ معنًى من المعاني، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها حرفٌ يَدُلُّ عليها، كما وَضَعُوا للنفيِ (ما) وللنهيِ (لا) وللتمنِّي (لَيْتَ) وللترَجِّي (لَعَلَّ)، ونحوَ ذلك، فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارةِ لِشَبَهِها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً[١]

=

أوَّلُهما: أنَّ الحرفَ حِينَ أَشْبَهَ الاسمَ قد أَشْبَهَه في شيءٍ لا يَخُصُّه وحدَه، فإنَّ الأصلَ في وضعِ الفعلِ أيضاً أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ، بخلافِ الاسمِ الذي قد أَشْبَهَ الحرفَ، فإنَّه قد أَشْبَهَهُ في شيءٍ يَخُصُّه ولا يَتَجَاوَزُه إلى نوعٍ آخرَ من أنواعِ الكَلِمَةِ.

والسببُ الثاني: أنَّ الحرفَ لا يَحْتَاجُ في حالةٍ ما إلى الإعرابِ؛ لأنَّ الإعرابَ إنما يَحْتَاجُ إليه من أنواعِ الكَلِمَةِ ما يَقَعُ في مواقعَ متعدِّدةٍ من التراكيبِ بحيثُ لا يَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بغيرِ الإعرابِ، والحرفُ لا يَقَعُ في هذه المواقعِ المتعدِّدَةِ، فلم يَكُنْ ثَمَّةَ ما يَدْعُو إلى أنْ يَأْخُذَ حكمَ الاسمِ حينَ يُشْبِهُه، **ومعنى هذا الكلامِ**: أنَّ في مُشابَهَةِ الحرفِ للاسمِ قد وُجِدَ المُقْتَضِي ولكن لم يَنْتَفِ المانعُ، فالمُقْتَضِي هو شَبَهُ الاسمِ، والمانعُ هو عدمُ تَوَارُدِ المعاني المختلفةِ عليه، وشرطُ تأثيرِ المُقْتَضِي أنْ يَنْتَفِيَ المانعُ.

١- نَقَلَ ابنُ فَلاحٍ عن أبي عليٍّ الفارِسِيِّ أنَّ أسماءَ الإشارةِ مبنيَّةٌ؛ لأنَّها مِن حيثُ المعنَى أَشْبَهَتْ حَرفاً موجوداً، وهو (أل) العهديَّةُ؛ فإنَّها تُشِيرُ إلى معهودٍ بينَ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ، ولَمَّا كانَتِ الإشارةُ في هنا ونحوِها حِسِّيَّةً، وفي أل العهديَّةِ ذِهْنِيَّةً لم يَرْتَضِ المُحَقِّقُونَ ذلك، وذَهَبُوا إلى ما ذَكَرَه الشارِحُ مِن أنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا في المعنَى حرفاً مقدَّراً.

=

= ــــــــــــــــــــــــــــ

ونظيرُ (هنا) فيما ذَكَرْنَاه (لَدَى)؛ فإنَّها دالَّةٌ على المُلاصَقَةِ والقُرْبِ زِيَادَةً على الظرفيَّةِ، والمُلاصقةُ والقُرْبُ من المعاني التي لم تَضَعِ العربُ لها حرفاً

وأيضاً (ما) التعجبيَّةُ؛ فإنَّها دالَّةٌ على التعجُّبِ، ولم تَضَعِ العربُ للتعجُّبِ حرفاً، فيكونُ بناءُ كلِّ واحدٍ مِن هذين الاسميْنِ لشَبَهِهِ في المعنى حرفاً مقدَّراً، فافْهَمْ ذلك.

تعليق:

ضابط الشبه المعنوي:

أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهي تنتهي إلى خمسين معنى، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

وذلك: أن المعاني إنما تستفاد بالحروف كالنفي والشرط والاستفهام والاستثناء، وجاءت هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف. (أوضح المسالك (٢٧١) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/٢٣٨)، المقاصد والمسالك (٥٨٧٢)، والمقاصد الشافية» (١/٧٦)، وتأصيل البنى»(ص ٣٦) والتصريح» (١/٤٨).

[معنى التضمن]

قال الزركشي: «أن يَنْوِيَ مع الكلم حرفًا مخصوصا، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم، ويصير الاسم فرعًا لمعنى ذلك الحرف ومشتملا عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه لما في ذلك من عدم الفائدة وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبًا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بـــ (مَنْ) وأردتَ الشرط على: الأناسي - لم يُفِدْ ذلك؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ أقم معه) استغرقت ذوي العلم، ولو جئت بـــ (إنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء، كقولك: (إن يقم زيد وعمرو وبكر وخالد....) إلى غير ذلك، ولا تستغرق الجنس، وكذلك في أسماء الاستفهام

وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام، وذلك لأن الأصل في [علة بناء أسماء الأسماء: أن تدل على الأشخاص نحو (زيد، وعمرو) أو ما قام بالأشخاص، كـــ (علم، وجهل)، والأصل في الحروف أن تدل إما على المعاني بالنسبة كـــ(هَلْ)، أو على معنى لا يعقل إلا من المتكلم وغيره، كتاء (أنت)؛ فإنها دالة على الخطاب، وهو معنى لا =

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

يعقل إلا لمخاطب ومخاطب، فإذا ورد اسم دالا على أحد هذين الأمرين - وجب بناؤه، فالأول كـــ(متى) فإنها تستعمل تارة استفهاما كالهمزة، وتارة شرطا كـــ(إن).

والثاني: كأسماء الإشارة فإنها دالة على معنى لا يُعقل إلا بين شخصين: مشير ومشار إليه؛ فوجب بناؤها لمشابهتها لحرف الخطاب كتاء (أنت)، وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين، وقد عُلم بذلك أن لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وُضِع له حرف كـــ(متى)، أو لا يكون كأسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ إذ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ؛ فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنه كان القياس يقتضي أن يكون لها ،حرف فلما عَرِيَ من حرف ظاهر وكان ما يدل عليه موجودًا تضمنه الاسم فبُنِي، وذلك الحرف وإن لم يكن ظاهرا في الاستعمال، لكنه مقدر في النية.

وهذا غير بِدَع في كلامهم ألا ترى أن (مذاكير، وملاقيح) لا واحد لها من لفظها، وإنما الظاهر منه: (مُذْكر ومُلْقِح)، وأنت تقدره واحدا غير ما ظهر، كأنك قلت: (مُذْكِير ومُلْقِيح)، كذلك أيضًا تقدّر حرف الإشارة وإن لم يظهر لفظًا، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع (ها) التنبيه؛ لقرب التنبيه من الإشارة، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة؛ ولذلك قيل في حدها : إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، وصار هذا نظير التعجب، هذا قول الناظم، وابن جني، والسيرافي، وقال صاحب «البسيط»: إنه المشهور، ورده الفارسي، وقال: «لا يبنى بتضمن الإشارة؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه» وإنما علته كعلة (أمس) الآتية.

وجعل الزمخشري في «المفصل علة بناء المبهمات تضمنها شبه معنى الحرف، وحكى ابن برهان، عن أبي الحسن، عن عيسى صاحب «الجامع» أنه: «إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف؛ إلا أن حرف التعريف بالألف واللام - يرجع إلى جنس أو معهود والتعريف بالإشارة خارج عنهما ؛ لأنك تقول للمخاطب: (هذا) - مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس. ولا عهد بينك وبينه وإنما هو تعريف لهذا الحاضر»

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

فإن قيل: إذا قلنا بالمشهور، وهو واضح في (أُولاء) ونحوه، أما (هؤلاء) فلا يمكن دعوى التضمن فيه لظهور الحرف، وهو (ها)، فالجواب ما قال الأصفهاني: الحرف الذي هو (ها) غير ذاك الذي تضمن معناه، وهذا الموجود زائد، كما أن الألف واللام في الأمس) عند من بناه زائدة، وأن الاسم بني معنى ألف ولام أخرى.

وذكر الفارسي: أن حرف الاستفهام والشرط ــ على مذهب سيبويه مقدر أسماء الشرط والاستفهام وحُذِفَ للعلم به

وعلى هذا: فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم، قال صاحب «البسيط»: «وهذا ضعيف؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه: المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى». انتهى.

سبب إيجاب الشبه المعنوي للبناء

إنما كان الشبه المعنوي موجبًا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه؛ فإذا وجد مع ذلك أنه قد دل على معنى في غيره كان مشبها للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف «تمهيد القواعد» (١/٢٣٩)

الظروف معربة مع أنها مضمنة معنى (في)

أسماء الشرط الاستفهام مضمنة معنى الحرف قبل التركيب:

أورد على الناظم الظروف؛ فإنها معربة، وقد نَصَّ -رحمه الله - على أنها مضمنة معنى (في)؛ حيث قال: (الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

أجاب ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٤/١٨٩٣) بقوله: «والذي يظهر أن يقال: إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام -مثلاً- حال وضعها ضمنت معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفًا، فإنما تضمن معنى (في) بعد التركيب -أعني بعد استعماله ظرفًا، وإذا كان كذلك: فإنما تضمن الظرف معنى الحرف بانضمام العامل فيه إليه فكأن الذي تضمن معنى (في) حينئذ ــ إنما هو مجموع الكلمتين لا الظرف وحده، ومما يدل على ذلك: أنه لا ينسب إلى الاسم المتضمن المذكور، حتى يكون ظرفًا؛ أي: منصوبًا، ولا يكون منصوبًا إلا بانضمام عامله إليه

=

=

ويوافقه قول الناظم في (شرح التسهيل) (٢/٣١٢) : (وأجاز الفراء بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربًا أو مبنيا فيقال على رأيه: (ما جاء غير زيد وما جاءك أحد غيرك)، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى (إلّا)، وذلك عارض فلا يُجعل وحده سببًا».

وقد سبقه إلى هذا الجواب ابن الخشاب في (المرتجل ص١٠٢) وزاد: «فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في جميعها، وفي بعض الظروف كظهوره في كلها»

قال الزركشي في التأصيل» (ص(٣٨): وهو منتقض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظروفا؛ فإن التضمن فيها لازم، ومع ذلك ليست مبنية.

وأجاب غيره بأن الاسم المضمن لمعنى الحرف - إنما يبنى إذا كان مستغنيًا في أصل وضعه عن الحرف وضُمِّنَ معناه للاختصار.

وأما الظروف: فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه وإنما أجيز حذفه للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدى إليه الفعل به يوجب بناءه - لوجب أن يُبْنَى المفعول به والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر. وأيضًا فالظروف كثيرة؛ فلو بنيت لكثر البناء في الاسم، وأنه خلاف الأصل.

أنواع التضمن:

والحق أن المراد بـــ (التضمن) - هنا - غير التضمن في باب الظروف؛ بل التضمن قسمان:

أحدهما: **انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع**، وهو المراد في باب البناء.

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب، لا بالوضع، وهو المراد في باب الظروف؛ فإن الظروف ضُمِّنَتْ معنى (في) حالة التركيب، لا حالة الوضع، بدليل أنك إذا لفظت بـــ(يوم (الخميس) وحده، لم تجد فيه معنى (في) ألبتة، وإنما تجده إذا قلت: (صمتُ يوم الخميس)، بخلاف (متى)، ونحوه من المبنيات، إلا أن تسمية الأول تضمينا ظاهر، والآخر فيه تجوز؛ ولهذا رجع ابن مالك في بقية كتبه عن الظرف) بـــ (التضمن) إلى (التقدير)، كما «الكافية»، وإلى (المقارنة)، كما في «شرحها».

=

= ــــــــــــــــــــــــــــ

وقد يقال: إذا كان المراد بـــ (التضمن) - هنا - تضمُّنَ حرف مخصوص، لا مطلق الحرف، كما صرح به صاحب «البسيط»، زال الاعتراض بالظرف.

وبعد؛ فهذا السؤال قديم قال أبو الفتح في «خاطرياته»: «سألته عن الظروف المنصوبة؛ فقلتُ: قد قلتَ: إن فيها معنى (في)، فلمَ لم تبنها لتضمنها معنى الحرف؟

فقال: لم يدخلها معنى الحرف؛ لأنها ضمنت معناه، وترك اللفظ به؛ بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله والحرف ملفوظ به بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: (ضربت زيدا، وضربته) فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا ، فقال: لم يُجَرَّ؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال زيدًا)، وإن كان بمعنى المفعول، ولا حرف فيه بمعناه، وفيه الحرف.

قال: ونظيره: قوله: (ألا أيهذا الزَّاجري أحضر الوغى) لأن (أن) كأنها مقدرة، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع، ونحو: (مررت بكُلٍّ قائمًا) فـــ(كل) متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعرفها به ملفوظا ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التنوين، قال: فالإضافة في (كل)، و(أن) في (أحضر الوغى)، والحرف في الظرف وفي المفعول كأنها مقدرة في هذه الحال، وهي في الحقيقة يُقَدَّرُ اللفظ بها مع زوال التنوين من (كل) وزوال النصب من الظرف والمفعول به، فهذا تقدير للفظ بالحرف والاسم على شرط، وليس هو تقديرًا مطلقًا ليُعْتَرض بما مَرَّ من التقدير». انتهى.

أنواع الأسماء الأسماء المتضمنة للحروف:

الأسماء الأسماء المتضمنة على ثلاثة أضرب:

ذكر علم الدين اللورقي الأندلسي أنها على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يجوز إظهار الحرف معه نحو (متى)، و(كم). وهذا مبني لا محالة

الثاني: ما يكون الحرف المتضمن مرادًا كالمنطوق به لكن عُدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظا به لم يكن مبنيا، وكذلك إذا عدل عن النطق به كـــ (سَحَر) فمثل هذا لا يقتضى البناء.

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

والثالث: ما يجوز إظهار الحرف معه كالظروف والإضافة التي بمعنى (مِنْ) أو اللام أو (في) عند من يثبتها؛ فهذا لا يجوز بناؤه لجواز إظهار ذلك الحرف، وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب عن الحروف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبنى

(تأصيل البنى» (ص٤٠)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٣٧ - ١٣٨)

[اعتراض أخر]:

علة إعراب (أي) على الرغم من تضمنها معنى الحرف:

أورد عليه (أي)؛ فإنها تأتي شرطية واستفهامية، ومع ذلك فهي تعرب

أجاب ابن الناظم بقوله (ص) (٢٧): «فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق (أيّ) على الرغم من تضمنها البناء، لكن عارض لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء، فأعربت»

قال الزركشي في تأصيل البُنَى» (ص ٤٢): وفيه نظر؛ لأن (إذ، ولَدُنْ)، كقوله تعالى: {من لدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ} [النمل: ٦] ونحوهما، مبنيان مع ملازمتهما للإضافة

وإنما الجواب: أن العلة مركبة من الإضافة وأمر آخر وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و(بعض) مع المعرفة، و(كل، وبعض) معربان.

وأجاب ابن إياز في (قواعد المطارحة): بأن (إذ) بناؤها لازم، و(كم)، (لَدُ) موضوعتان وضع الحروف ولا يلزم من معارضة الإضافة البناء العارض معارضتها البناء اللازم.

فإن قيل: فـــ(أيهم) من قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ} [مريم: ٦٩] مضافة، وبناؤها عارض، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه .

أجاب: لأجل ذلك فَرَّ ابن السراج، فقال: إنه على الحكاية، وبه قال الخليل

نَعَمْ ههنا سببان: أحدهما: كونها موصولة

والآخر: حذف صدر صلتها، والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين .

وأشار ابن مالك في شرح التسهيل» – في باب الموصول– إلى فرق لطيف، وذلك أنه لم يأخذ كون (أيّ) مقام (تا، وحا) في مشابهة الحرف، لكن أخذ بمعنى لطيف؛ وهو أن =

والثالثُ: شَبَهُه له في النيابةِ عن الفعلِ وعدمِ التأثُّرِ بالعاملِ؛ وذلك كأسماءِ الأفعالِ، نحوِ: (دَرَاكِ زيداً) فدَرَاكِ مبنيٌّ؛ لِشَبَهِهِ بالحرفِ في كونِه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه كما أنَّ الحرفَ كذلك ١

=

إضافتها قد خالفت بها أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام؛ فخرجت عن النظائر بإضافتها؛ فخرجت عنها بإعرابها

وبهذا يجاب عن مسألة (لَدُنْ) ونحوها؛ لأن (لدن) لم تخالف الظروف في ذلك؛ لأن كثيرًا منها مضاف ثم إنه لم يأخذ معنى الكلية، والبعضية في الموصولة؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة، فاعلمه فإنه حَسَنٌ .

[علة بناء (أيّ) المضافة]:

وههنا سؤال، هو ما علة بناء (أيّ) إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها؟ فإنهم نصوا على أنها إنما خرجت عن نظائرها فأعربت لأجل الإضافة، وهي موجودة في حالة وجوب بنائها؛ ومِنْ ثَم أبطل ابن جني في «الخصائص» (٢/٣٨) اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة، وقال: «الإضافة لا تنافي البناء؛ بل لو جعلها جاعل سببًا للبناء لكان أعذر ممن يجعلها نافية له؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت والصوت واجب بناؤه، وقد قالوا: (كم رجل قد رأيت) فـــ(كم) مبنية وهي مضافة، وقالوا أيضًا لأضربن أيُهم أفضل)، وهي مبنية عند سيبويه . انتهى .

وجواب هذا: أن الحذف للمُصَدَرِ منها إنما هو لتتريل المضاف إليه مترلته، فكأنها لم تضف لا لفظا ولا نية، والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة.

تنبيه: قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور، منها: أنهم اختلفوا في المجرور بـــ(كم) الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟

فعند الجمهور كما قاله العكبري في شرح (الإيضاح): إنه بالإضافة، قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة كما في (لدن))

١- تعليق:

=

= _____

الشبه الاستعمالي: هو يعم النيابة والافتقار، وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعان ؛ كأن ينوب الاسم عن الفعل النيابي في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل، فيؤثر فيه لفظا أو محلا

من صور الشبه الاستعمالي:

– **أن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل؛** فإن شأن الحرف كذلك، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (نزال، وهيهات)؛ فإنها نابت عن (انزل، وبعُد)، ولا تقع معمولة لعامل أصلا؛ فأشبهت نحو (ليت، ولعل، وهل)، فإنها نابت عن (أتمنى، وأترجي، وأستفهم، ولا تقع معمولة لعامل، فبنيت لذلك.

وخرج بذلك شيئان المصادر، نحو: (ضربًا زيدا)، **والأوصاف** في نحو: (جاء الضارب زيدا)، و(أقائم الزيدان؟)؛ فإنها وإن نابت عن الفعل، لكنها متأثرة بالعوامل؛ فلم يستحكم الشبه.

– **ومنها:** أن يكون مفتقرًا افتقارًا أصليّا إلى جملة وذلك كالموصولات؛ فإنك تقول: جاء زيد فيتم الكلام، وتقول: (جاء الذي) فلا يتم حتى تقول: (قام أبوه)، أو نحوه، لا ينفك من ذلك.

حكم الافتقار العارض:

والافتقار العارض أو إلى المفرد لا يؤثر؛ فالأول: (اضرب رجلًا آمنا)، فـــ(رجلا) هنا مفتقر إلى ما بعده، لكنه لا بطريق الأصالة ألا ترى أنك تقول: (جاءني رجل)، فلا يفتقر إلى شيء أصلا، والثاني: نحو: (سبحان الله) «أوضح المسالك» (١/٣٢)، (التصريح» (١/٥٠) ، «تأصيل البنى» (ص٤٦).

تعليق للأستاذ محمد محيي الدين:

اسمُ الفعلِ ما دامَ مقصوداً معناه لا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلاً، فَضْلاً عن أنْ يَعْمَلَ فيه، وعبارةُ الشارحِ كغيرِه تُوهِمُ أنَّ العواملَ قد تَدْخُلُ عليه ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه، فكانَ الأَوْلَى به أنْ يقولَ: (ولا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلاً) بدلاً من قولِه: (ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه)

وقولُنا: (ما دامَ مقصوداً منه معناه) نُرِيدُ به الإشارةَ إلى أنَّ اسمَ الفعلِ إذا لم يُقْصَدْ به معناهُ، بأنْ يُقْصَدَ لفظُه مثلاً، فإنَّ العاملَ قد يَدْخُلُ عليه، وذلكَ كما في قولِ زُهَيْرِ بنِ

=

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (بِلاَ تَأَثُّرٍ) عمَّا نابَ عن الفعلِ وهو متأثِّرٌ بالعاملِ، نحوِ: (ضَرباً زيداً) فإنَّه نائبٌ منابَ (اضْرِبْ) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتَأَثُّرِهِ بالعاملِ؛ فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلافِ (دَرَاكِ) فإنَّه وإنْ كانَ نائباً عن (أَدْرِكْ) فليسَ متأثِّراً بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ: أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا في النيابةِ مَنابَ الفعلِ:

- لكنَّ المصدرَ متأثِّرٌ بالعاملِ، فأُعْرِبَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ
- وأسماءَ الأفعالِ غيرُ متأثِّرَةٍ بالعاملِ فبُنِيَتْ لمُشَابَهَتِها الحرفَ في أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به.

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ مبنيٌّ على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ، والمسألةُ خِلافِيَّةٌ[١] وسَنَذْكُرُ ذلكَ في بابِ أسماءِ الأفعالِ.

= أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ: (ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذعْرِ) فنَزَالِ في هذا البيتِ مقصودٌ بها اللفظُ؛ ولذلكَ وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ، فهي مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرَةٍ على آخِرِها، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ البناءِ الأصليِّ، ومِثْلُه قولُ زَيْدِ الخَيْلِ: (وَقَدْ عَلِمَتْ سَلَامَةُ أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتُ نِزَالِ) ونظيرُهما قولُ جُرَيْبَةَ الفَقْعَسِيِّ: (عَرَضْنَا نِزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نِزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ)

١- إذا قُلْتَ (هَيْهَاتَ زَيْدٌ) مثلاً فللعلماءِ في إعرابِه ثلاثةُ آراءٍ:

الأوَّلُ: وهو مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وهو **الصحيحُ** الذي رَجَّحَهُ جمهورُ علماءِ النحوِ: أنَّ هَيْهَاتَ اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وزَيْدٌ: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ، وهذا الرأيُ هو الذي عليه قولُ الناظمِ: (إنَّ سببَ البناءِ في أسماءِ الأفعالِ كونُها نائبةً عن الفعلِ وغيرَ متأثِّرةٍ بعاملٍ)؛ لا ملفوظٍ به ولا مقدَّرٍ.

والثاني: وهو رأيُ سِيبَوَيْهِ، أنَّ هَيْهَاتَ مبتدأٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ، فهو متأثِّرٌ بعاملٍ معنويٍّ وهو الابتداءُ، وزيدٌ: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ.

=

والرابِعُ: شَبَهُ الحرفِ في الافتقارِ اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِه: (وكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ) وذلك كالأسماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها مفتقِرَةٌ في سائرِ أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ في مُلازمةِ الافتقارِ فبُنِيَتْ[١]

والثالثُ: وهو رأيُ المَازِنِيِّ: أنَّ هيهاتَ مفعولٌ مُطْلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ مِن معناه، وزَيْدٌ: فاعلٌ به، وكأنك قلتَ: بَعُدَ بُعْداً زيدٌ، فهو متأثِّرٌ بعاملٍ لفظيٍّ محذوفٍ من الكلامِ، ولا يَجْرِي كلامُ الناظمِ على واحدٍ من هذين القولَيْنِ: الثاني والثالثِ

وعِلَّةُ بناءِ اسمِ الفعلِ على هذين القولَيْنِ تَضَمُّنُ أغلبِ ألفاظِه -وهي الألفاظُ الدالَّةُ على الأمرِ منه- معنى لامِ الأمرِ، وسائِرُه محمولٌ عليه، يَعنِي أنَّ اسمَ الفعلِ، على هذين الرأيَيْنِ أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهاً معنويًّا لا نيابيًّا.

١- زادَ ابنُ مالكٍ في شَرْحِ الكافِيَةِ الكُبْرَى نوعاً خامساً سَمَّاه: الشَّبَهَ الإهماليَّ، وفَسَّرَه بأنْ يُشْبِهَ الاسمُ الحرفَ في كونِه لا عاملاً ولا معمولاً، ومَثَّلَ له بأوائلِ السُّوَرِ، نحوِ: (الم، ق، ص) وهذا جارٍ على القولِ بأنَّ فواتحَ السورِ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ؛ لأنَّها من المُتشابِهِ الذي لا يُدْرَكُ معناه، **وقيلَ**: إنها في محَلِّ رفعٍ على أنها مُبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ مبتدؤُه محذوفٌ، أو في محلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدَّرٍ؛ كاقْرَأْ ونحوِه، أو في محلِّ جرٍّ بواوِ القَسَمِ المحذوفةِ، وجَعَلَ بعضُهم مِن هذا النوعِ الأسماءَ قبلَ التركيبِ، وأسماءَ الهِجاءِ المسرودةَ، وأسماءَ العددِ المسرودةَ

وزادَ ابنُ مالكٍ أيضاً نوعاً سادساً سَمَّاهُ الشَّبَهَ اللفظيَّ، وهو: أنْ يكونَ لفظُ الاسمِ كـــ: لفظِ حرفٍ من حروفِ المعاني، وذلك مِثلُ (حاشَا) الاسميَّةِ؛ فإنَّها أَشْبَهَتْ (حاشَا) الحرفيَّةَ في اللفظِ.

واعْلَمْ أنه قد يَجْتَمِعُ في اسمٍ واحدٍ مبنيٍّ شَبَهَانِ فأكثرُ، ومِن ذلك المُضْمَرَاتُ:

- فإنَّ فيها: الشَّبَهَ المعنويَّ؛ إذ التكلُّمُ والخِطابُ والغَيبةُ من المعاني التي تَتَأَدَّى بالحروفِ،
- وفيها: الشَّبَهُ الافتقاريُّ؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يَفْتَقِرُ افتقاراً متأصِّلاً إلى ما يُفَسِّرُه
- وفيها: الشَّبَهُ الوضعيُّ، فإنَّ أغلبَ الضمائرِ وُضِعَ على حرفٍ أو حرفَيْنِ، وما زادَ في وَضْعِه على ذلك فمحمولٌ عليه؛ طَرْداً للبابِ على وَتِيرةٍ واحدةٍ، وقد نَصَّ على ذلكَ ابنُ مالكٍ في مَتْنِ (التَّسْهِيلِ).

وحاصلُ البيتيْنِ: أنَّ البناءَ يكونُ في سِتَّةِ أبوابٍ: (المُضْمَرَاتِ، وأسماءِ الشرطِ، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الإشارةِ، وأسماءِ الأفعالِ، والأسماءِ الموصولةِ) والله أعلم[١]

١- تعليق:

قد اعترض على الناظم : بأنه ترك كثيرا من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل:

الأسماء قبل التركيب

فمنها: الأسماء قبل التركيب كفواتح السور ونحوها؛ فإن مختار المصنف: نفسه أنها مبنية وعلة بنائها ليس شيئًا مما سبق؛ بل كما قال في «شرح الكافية»: شبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة؛ فكان ينبغي يُذْكَرَ من جملة الشبه: (الشبه الإهمالي)

قال الزركشي: والجواب: أنها داخلة في كلامه؛ لأنه حصر العلة في شبه الحرف، وهذه تشبه الحرف، لكنه لم يذكره من جملة أنواع الشبه، و لم يأت في الأنواع بأداة حصر؛ بل قال : (كالشبه الوضعي...)، إلى آخره، ولأن كلامه في المُسْتَعْمَلات، ولأنه جعلها في شرح العمدة من الطراز الأول، كأسماء الأفعال؛ فقال : بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال»

ومنها : (أمس)، فإنها مبنية على المشهور إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، مع أنها لم تشبه الحرف فيما سبق، **وجوابه**: أن للعرب فيها مذهبين:

- منهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف، وعلى هذا فلا كلام

- ومنهم من يبنيها، وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف؛ فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه، فإن الأكثرين قالوا: إنه مبني لتضمنه معنى الحرف وهو (لام التعريف)؛ إذ ليس هو مُعَرفا إلا بها، بدليل وصفه مما فيه اللام كقولك (أمس الدابر)، والصفة كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بِعَلَم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة؛ فتعرف بذلك، ورأيناهم يقولون: (أمس) وهم يريدون =

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

اليوم الذي قبل يومك، وليس هنا تعريفه بشيء، دلّ ذلك على أنه مضمن معنى الألف واللام؛ فتعين تقديرها ؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف، فلما لم يوجد الحرف والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده - حكمنا للاسم بتضمنه إياه، ولولا ذلك لما كان معرفة، وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح

الغايات المقطوعة عن الإضافة

ومنها: (**الغايات المقطوعة عن الإضافة**)، نحو: (قَبْلُ، وبعد، وأولُ ، وعَلُ)، وما حمل عليها نحو: (حيث ولدن).

وجوابه : أن علة بنائها ما ذُكر في الموصولات من افتقارها إلى ما يبين معناها ؛ لأن المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه، فصار كتوقف الحرف على متعلقه، فإذا قلت (رأيته قبلُ) فإنه يحتاج إلى ما يبنيه ولا يُبْنَى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، ونُوي فيه المضاف؛ كما في قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بعْدُ) [الروم: ٤]؛ أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم غُلِبَتِ الرُوم ما صح إطلاقه، وكان المضاف ظاهرا، ولو لم يُنْوَ أُعرب.

[المنادي المفرد العلم]

ومنها: المنادي المفرد العلم، نحو: (يا زيد)؛ فإنه يُبنى على الضم مع أنه ليس فيه شيء مما ذكر

وجوابه: أن علة بنائه وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى المخاطب أن يُؤْتَى له بضمير كـــ(ضربت، وضربتك)، فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك)، و(يا أنت)، فوقع يا زيد موقعه، وهذا معنى قولهم: بني لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادى مخاطب، فلما لازم محلَّه تضمن معنى الحرف؛ ولهذا صار معرفًا، و لم يقولوا: (يا الحارث)، و(يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان نصَّ عليه الفارسي وغيره، وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي.

مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى

=

= ــــــــــــــــــــــــــــ

ومنها: (مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى)، وذلك مختص بما كان على (فَعَالِ) لما وقع موقع علما لمؤنث، كـــ (حَذام، وَقَطامِ، ورَقَاشِ)، وبابه في اللغة الحجازية؛ فإنهم يبنونه على الكسر، قال: (إذا قالت حَذَامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حَذَامِ) فبناها على الكسر في الموضعين وهي فاعل فيهما، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف، وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله: (وَمَرَّ دهرٌ على وَبَارِ فَهَلَكَتْ جهرةً وَبَارُ)

وجوابه: أن في علة بنائه أقوالا.

المضاف إلى غير متمكن

ومنها: المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة، كـــ(يومئذ، وحينئذ وساعتئذ، قال تعالى : {مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ} [المعارج: ١١] فيمن قرأ بفتح الميم؛ لإضافته إلى (إذ) وهي مبنية، و(يوم) مجرور لإضافة (عذاب) إليه

وكذلك (مثل، وغير، ودون وبين) إذا أضفن إلى مبنى؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد (تأصيل البنى) (ص٤٦ - ٥٦) بتصرف .

ذكر يس في (حاشيته على الألفية) (١/١٩): أن الإضافة هنا بمعنى (من)، قال: وضابطها موجود؛ لأن بين المعرب والأسماء عموما وخصوصًا وجيها».

وناقشه الحفناوي فيما نقله تلميذه السجاعي (ص١٣) بأن من شرط هذا النوع ـــ كما ذكروا في باب الإضافة - صحة حمل الثاني على الأول كـــ(خاتم حديد)؛ وهذا غير موجود هنا إلا بتكلف، فالأحسن أن يكون من إضافة الصفة للموصوف.

قال الخضري (١/٢٩): إلا أن يقال : هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، ولإمكان جعل (أل) جنسية؛ فتبطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة للموصوف، فيرد بأنها غير قياسية».

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا = مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كـ (أَرْضٍ وَسُمَا) ١

يُرِيدُ: أنَّ المعربَ خلافُ المبنيِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المبنيَّ ما أَشْبَهَ الحرفَ، فالمعربُ ما لم يُشْبِهِ الحرفَ، ويَنْقَسِمُ إلى:

أ- صحيحٍ؛ وهو ما ليسَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ كأرضٍ

ب- وإلى مُعْتَلٍّ؛ وهو ما آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ كـ: (سُمًا وسُماً) - لغةٌ في الاسمِ، وفيه سِتُّ لغاتٍ: (اسمٌ - بضمِّ الهمزةِ وكسرِها - وسِمٌ - بضمِّ السينِ وكسرِها، وسِما - بضمِّ السينِ وكسرِها أيضاً)

١- (ومُعْرَبُ) مبتدأٌ، ومعربُ مضافٌ و(الأسماءِ) مضافٌ إليه، (مَا) اسمٌ موصولٌ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، (قَدْ سَلِمَا) قد: حرفُ تحقيقٍ، وسَلِمَ: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى ما، والجملةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ صِلَةُ الموصولِ، والألفُ في (سَلِمَا) للإطلاقِ (مِن شَبَهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِه: سَلِمَ، و(شَبَهِ) مضافٌ، و(الحرفِ) مضافٌ إليه (كَأَرْضٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، **والتقديرُ**: وذلك كائنٌ كأرضٍ، (وَسُمَا) الواوُ حرفُ عطفٍ، سُمَا: معطوفٌ على أرضٍ، مجرورٌ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على آخِرِه منَعَ من ظُهُورِها التعذُّرُ، وهو -بضمِّ السينِ مقصوراً- إحدَى اللغاتِ في اسمٍ كما سَيَذْكُرُه الشارِحُ، ونظيرُه في الوزنِ هُدًى وعُلاً وتُقًى وضُحًا.

وههنا سؤالٌ، وهو أنَّ الناظمَ في ترجمةِ هذا البابِ بَدَأَ بالمعربِ وثنَّى بالمبنيِّ، فقالَ: (المُعْرَبُ والمبنيُّ) وحينَ أرادَ التقسيمَ بَدَأَ بالمعربِ أيضاً فقالَ: (والاسمُ منه معربٌ ومَبْنِي) ولكنَّه حينَ بَدَأَ في التفصيلِ وتعريفِ كلِّ واحدٍ مِنهما بَدَأَ بالمبنيِّ وأَخَّرَ المعربَ، **فما وَجْهُهُ؟**

والجوابُ عن ذلك: أنه بَدَأَ في الترجمةِ والتقسيمِ بالمعرَبِ؛ لكونِه أشرفَ من المبنيِّ؛ بسببِ **كونِه** هو الأصلَ في الأسماءِ، وبَدَأَ في التعريفِ بالمبنيِّ **لكونِه** منحصِراً، والمعربُ غيرُ منحصِرٍ، ألاَ تَرَى أنَّ خُلاصةَ الكلامِ في أسبابِ البناءِ قد أَنْتَجَتْ أنَّ المبنيَّ مِن الأسماءِ سِتَّةُ أبوابٍ ليسَ غيرُ؟!

وينقَسِمُ المعرَبُ أيضاً إلى:

أ- مُتَمَكِّنٍ أَمْكَنَ، وهو المنصرِفُ؛ كـ: (زَيْدٍ وعَمْرٍو)،

ب- وإلى مُتَمَكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ، وهو غيرُ المُنْصَرِفِ، نحوُ: (أحمدَ ومساجِدَ ومصابيحَ)، فغيرُ المتمكِّنِ هو المبنيُّ،

والمتمكِّنُ هو المعرَبُ، وهو قسمانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ[١]

١- **والمُتَمَكِّنُ الأمكنُ**: هو الذي يَدْخُلُهُ التنوينُ، إذَا خَلاَ مِن ألْ ومِن الإضافةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، ويسمَّى المُنْصَرِفَ، **والمُتَمَكِّنُ غيرُ الأمكنِ** هو الذي لا يُنَوَّنُ، ولا يُجَرُّ بالكسرةِ إلاَّ إذا اقْتَرَنَ بألْ أو أُضِيفَ، ويُسَمَّى الاسمَ الذي لا يَنْصَرِفُ

اختبر نفسك

س١- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- أُعرب المصدرَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ

٢- من أوجهِ شبهِ الاسمِ بالحرفِ: الشبهُ الوضعيُّ، والمعنويُّ، والنيابيُّ، والافتقاريُّ

٣- كلُّ اسمٍ معربٍ هو متمكنٌ أمكنُ

٤- الأسماء الموصولة مبنية لشبهها الحرف في الافتقار

٥- الأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أثقل الحركات

٦- (دراك) اسم مبني لأنه أشبه الحرف في الافتقار

٧- أُعرب المصدرَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ

٨- أسماءُ الإشارةِ بُنِيَتْ لشبهها حرفاً مقدَّراً في المعنى

٩- المتمكنُ قسمان: متمكنٌ أمكنُ، ومتمكنٌ غيرُ أمكنَ

١٠- أسماءَالأفعالِ متأثِّرَةٍ بالعاملِ

١١- غيرُ المنصرفِ يُسمَّى متمكِّناً غيرَ أمكنَ

١٢- جعلَ أبو عليٍّ الفارسيُّ البناءَ منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمَّن معناه

١٣- أسماءَ الأفعالِ بُنِيَتْ لُمشَابَهَتِها الحرفَ في أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به

١٤- المصدرَ متأثِّرٌ بالعاملِ

١٥- الاسمُ الموصولُ (الذي) يستغني عن الصلةِ في بعض أحواله

١٦- (أحمدُ ومساجدُ ومصابيحُ) أمثلةٌ للمتمكنِ الأمكنِ

١٧- المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا في النيابةِ مَنابَ الفعلِ

١٨- الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحرف

١٩- عِلَّةُ البناءِ عند المصنِّفِ (ابن مالك) منحصرةٌ في شَبَهِ الحرفِ فقط

٢٠- المُعْرَبُ هو ما أَشْبَهَ الحروفَ، والمبنيُّ هو ما سَلِمَ من شَبَهِها

٢١- المبنيُّ لا يُسمَّى متمكِّناً عند النحاة

٢٢- المضمراتُ وأسماءُ الشرطِ وأسماءُ الاستفهامِ من أبواب البناء

٢٣- المعربُ ما لم يُشْبِهِ الحرفَ

٢٤- المعتلُّ من الأسماءِ ما كان آخرُه حرفَ علةٍ

٢٥- المعرَبُ ينقسمُ إلى صحيحٍ فقط ولا ينقسمُ إلى معتلٍّ

٢٦- (زيدٌ وعمرو) مثالان للمتمكنِ الأمكنِ

٢٧- غيرُ المتمكنِ هو المبنيُّ

س٢- اذكر المصطلح النحوي الدقيق لما يلي مع التمثيل:

أ- الاسم الذي سَلِمَ من شبه الحرف

ب- الاسم المتمكن أمكن في باب الاسمية

ج- الاسم الذي يشبه الحرف

د- الاسم الذي يخلو من حروف العلة

و- الفعل المبني الذي يدل على ما قبل التكلم

هـ- الفعل المبني الذي يقبل ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب

ز- الاسم الذي لا يقبل التنوين

س٣- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- ذهبَ سيبويه إلى أنَّ جميعَ عللِ البناءِ ترجعُ إلى شَبَهِ الحرفِ

٢- غيرُ المنصرفِ يُسمَّى متمكِّناً غيرَ أمكنَ

٣- ذكرَ المصنِّفُ أربعةَ أوجهٍ لشَبَهِ الاسمِ بالحرفِ

٤- التاءُ في (جئتنا) حرفٌ مبنيٌّ؛ لأنها حرفٌ من حروف الكلمة

٥- حاصلُ كلام المصنِّف أنَّ البناءَ يكونُ في ستةِ أبواب

٦- (نا) في (أكرمنا) اسمٌ مبنيٌّ لشبهه الحرفَ في الوضعِ؛ لأنه على حرفين

٧- الشبهُ المعنويُّ قسمٌ واحدٌ لا ينقسم

٨- الشبه المعنوي قسمان: شبه حرفٍ موجود، وشبه حرفٍ غير موجود.

٩- (متى) مبنيةٌ لشبهها الحرفَ في المعنى

١٠- الأسماءُ الموصولةُ من أبوابِ الإعرابِ لا البناء

١١- (هنا) مبنيةٌ لشبهها حرفاً موجوداً في اللغة يدلُّ على الإشارة

١٢- تُشبه (متى) همزةَ الاستفهام عند الاستفهام، و(إنْ) عند الشرط

١٣- اسمُ الفعلِ مبنيٌّ لشبهه الحرفَ في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيرُه

١٤- المتمكِّنُ الأمكنُ هو الاسمُ المنصرفُ

١٥- (دراكِ زيداً) مثالٌ لاسم فعلٍ مبنيٍّ

١٦- المصدرُ في نحوِ (ضرباً زيداً) مبنيٌّ لأنه نابَ عن الفعل

١٧- شبهُ الاسمِ للحرفِ في الافتقارِ اللازمِ سببٌ من أسباب البناء

١٨- (سُمًا) مثالٌ للاسمِ المعربِ المعتلِّ

١٩- اشتركَ المصدرُ الموضوعُ موضعَ الفعلِ واسمُ الفعلِ في النيابةِ عن الفعل

٢٠- المصدرُ واسمُ الفعلِ كلاهما غيرُ متأثرٍ بالعامل

٢١- بناءُ أسماءِ الأفعالِ عند المصنِّف مبنيٌّ على أنها لا محلَّ لها من الإعراب

٢٢- (أرضٍ) مثالٌ للاسمِ المعربِ الصحيح

٢٣- من أمثلةِ الشبهِ الافتقاريِّ الاسمُ الموصولُ (الذي)

الإجابة

س١- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- أُعرب المصدرَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ (√)

٢- من أوجهِ شبهِ الاسمِ بالحرفِ: الشبهُ الوضعيُّ، والمعنويُّ، والنيابيُّ، والافتقاريُّ (√)

٣- كلُّ اسمٍ معربٍ هو متمكنٌ أمكنُ (×) المعربُ قسمان: متمكنٌ أمكنُ، ومتمكنٌ غيرُ أمكنَ.

٤- الأسماء الموصولة مبنية لشبهها الحرف في الافتقار (√)

٥- الأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أثقل الحركات

٦- (دراك) اسم مبني لأنه أشبه الحرف في الافتقار (×) الاستعمال

٧- أُعرب المصدرَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ (√)

٨- أسماءُ الإشارةِ بُنِيَتْ لشبهها حرفاً مقدَّراً في المعنى (√)

٩- المتمكنُ قسمان: متمكنٌ أمكنُ، ومتمكنٌ غيرُ أمكنَ (√)

١٠- أسماءَالأفعالِ متأثِّرَةٍ بالعاملِ (×) غيرُ

١١- غيرُ المنصرفِ يُسمَّى متمكِّناً غيرَ أمكنَ (√)

١٢- جعلَ أبو عليٍّ الفارسيُّ البناءَ منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمَّن معناه (√)

١٣- أسماءَ الأفعالِ بُنِيَتْ لمُشَابَهَتِها الحرفَ في أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به (√)

١٤- المصدرَ متأثِّرٌ بالعاملِ (√)

١٥- الاسمُ الموصولُ (الذي) يستغني عن الصلةِ في بعض أحواله (×) يفتقرُ إلى الصلةِ في جميع أحواله.

١٦- (أحمدُ ومساجدُ ومصابيحُ) أمثلةٌ للمتمكنِ الأمكنِ (×) للمتمكنِ غيرِ الأمكنِ؛ لأنها غيرُ منصرفة.

١٧- المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا في النيابةِ مَنابَ الفعلِ (√)

١٨- الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحرف (√)

١٩- عِلَّةُ البناءِ عند المصنِّفِ (ابن مالك) منحصرةٌ في شَبَهِ الحرفِ فقط (√)

٢٠- المُعْرَبُ هو ما أَشْبَهَ الحروفَ، والمبنيُّ هو ما سَلِمَ من شَبَهِها (×) العكس

٢١- المبنيُّ لا يُسمَّى متمكِّناً عند النحاة (√)

٢٢- المضمراتُ وأسماءُ الشرطِ وأسماءُ الاستفهامِ من أبواب البناء (√)

٢٣- المعربُ ما لم يُشْبِهِ الحرفَ (√)

٢٤- المعتلُّ من الأسماءِ ما كان آخرُه حرفَ علةٍ (√)

٢٥- المعرَبُ ينقسمُ إلى صحيحٍ فقط ولا ينقسمُ إلى معتلٍّ (×) ينقسم إلى صحيحٍ ومعتلٍّ.

٢٦- (زيدٌ وعمرو) مثالان للمتمكنِ الأمكنِ (√)

٢٧- غيرُ المتمكنِ هو المبنيُّ (√)

س٢- اذكر المصطلح النحوي الدقيق لما يلي مع التمثيل:

أ- الاسم الذي سَلِمَ من شبه الحرف (معرب)

ب- الاسم المتمكن أمكن في باب الاسمية (المنصرف)

ج- الاسم الذي يشبه الحرف (المبني)

د- الاسم الذي يخلو من حروف العلة (الصحيح)

و- الفعل المبني الذي يدل على ما قبل التكلم (ماضٍ)

هـ- الفعل المبني الذي يقبل ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب (أمر)

ز- الاسم الذي لا يقبل التنوين (ممنوع من الصرف)

س٣- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- ذهبَ سيبويه إلى أنَّ جميعَ عللِ البناءِ ترجعُ إلى شَبَهِ الحرفِ (√)

٢- غيرُ المنصرفِ يُسمَّى متمكِّناً غيرَ أمكنَ (√)

٣- ذكرَ المصنِّفُ أربعةَ أوجهٍ لشَبَهِ الاسمِ بالحرفِ (√)

٤- التاءُ في (جئتنا) حرفٌ مبنيٌّ؛ لأنها حرفٌ من حروف الكلمة (×) التاءُ اسمٌ؛ لأنه ضمير، وهي مبنيةٌ لشبهها الحرفَ في الوضع

٥- حاصلُ كلامِ المصنِّف أنَّ البناءَ يكونُ في ستةِ أبوابٍ (√)

٦- (نا) في (أكرمنا) اسمٌ مبنيٌّ لشبهه الحرفَ في الوضعِ؛ لأنه على حرفين (√)

٧- الشبهُ المعنويُّ قسمٌ واحدٌ لا ينقسم (×) الشبه المعنوي قسمان: شبه حرفٍ موجود، وشبه حرفٍ غير موجود.

٩- (متى) مبنيةٌ لشبهها الحرفَ في المعنى (√)

١٠- الأسماءُ الموصولةُ من أبوابِ الإعرابِ لا البناء (×) الأسماءُ الموصولةُ من أبواب البناء.

١١- (هنا) مبنيةٌ لشبهها حرفاً موجوداً في اللغة يدلُّ على الإشارة (×) غير موجودٍ

١٢- تُشبه (متى) همزةَ الاستفهام عند الاستفهام، و(إنْ) عند الشرط (√)

١٣- اسمُ الفعلِ مبنيٌّ لشبهه الحرفَ في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيرُه (√)

١٤- المتمكِّنُ الأمكنُ هو الاسمُ المنصرفُ (√)

١٥- (دراكِ زيداً) مثالٌ لاسم فعلٍ مبنيٍّ (√)

١٦- المصدرُ في نحوِ (ضرباً زيداً) مبنيٌّ لأنه نابَ عن الفعل (×) المصدرُ معربٌ؛ لأنه متأثرٌ بالعامل وإن ناب عن الفعل.

١٧- شبهُ الاسمِ للحرفِ في الافتقارِ اللازمِ سببٌ من أسباب البناء (√)

١٨- (سُمًا) مثالٌ للاسمِ المعربِ المعتلِّ (√)

١٩- اشتركَ المصدرُ الموضوعُ موضعَ الفعلِ واسمُ الفعلِ في النيابةِ عن الفعل (√)

٢٠- المصدرُ واسمُ الفعلِ كلاهما غيرُ متأثرٍ بالعامل(×) المصدرُ متأثرٌ بالعامل، أما اسمُ الفعلِ فلا

٢١- بناءُ أسماءِ الأفعالِ عند المصنِّف مبنيٌّ على أنها لا محلَّ لها من الإعراب (√)

٢٢- (أرضٍ) مثالٌ للاسمِ المعربِ الصحيح (√)

٢٣- من أمثلةِ الشبهِ الافتقاريِّ الاسمُ الموصولُ (الذي) (√)